

الجمعية العامة الدورة الرابعة والستون  
البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/64/422/Add.1)]

٢١٠/٦٤ - دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة  
والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٩٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٢٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير أيضا إلى توافق آراء مونتريري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية<sup>(١)</sup> وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية<sup>(٢)</sup>،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٣٠٣/٦٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٩/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة الذي أحاطت فيه الجمعية العامة علما مع الاهتمام باعتماد الإعلان المتعلق بالعدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة<sup>(٣)</sup>،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٤)</sup> وإلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارات التي تستند إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتريري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٣) A/63/538-E/2009/4، المرفق.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.



القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك قرار الجمعية ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المعنون "متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً"،

**وإذ تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دوراً محورياً تضطلع به في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تعزيز اتساق السياسات العامة المتعلقة بالمسائل الإنمائية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،**

**وإذ تؤكد من جديد أيضاً العزم المعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(٥)</sup> على كفالة جعل العولمة قوة إيجابية للجميع،**

**وإذ تسلّم بأن العولمة التي يجرّكها إلى حد كبير التحرر الاقتصادي والتكنولوجيا تعني ضمناً أن الأداء الاقتصادي لبلد ما يتأثر بصورة متزايدة بعوامل خارج حدوده الجغرافية، وأن زيادة فوائد العولمة إلى الحد الأقصى بطريقة منصفة تتطلب تطوير سبل التعامل مع العولمة من خلال إقامة شراكة عالمية معززة من أجل التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،**

**وإذ تؤكد من جديد تأييدها القوي للعولمة المنصفة والشاملة للجميع وضرورة أن يؤدي النمو إلى الحد من الفقر، وعزمها، في هذا الصدد، على جعل هدي في توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، غاية أساسية للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة وللاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،**

١ - **تحيط علماً بتقرير الأمين العام<sup>(٦)</sup>؛**

٢ - **تسلّم بأن بعض البلدان قد نجحت في التكيف مع التغيرات واستفادت من العولمة، ولكن بلدانا كثيرة أخرى، وبخاصة أقل البلدان نمواً، ظلت على هامش الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة، وتسلم أيضاً، كما ورد في إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(٥)</sup>، بالتفاوت الشديد في تقاسم فوائد العولمة وتوزيع تكاليفها؛**

٣ - **تؤكد من جديد ضرورة أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً أساسياً في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي ضمان اتساق الأهداف والإجراءات الإنمائية التي يتفق**

(٥) انظر القرار ٢/٥٥.

(٦) A/64/310.

عليها المجتمع الدولي وتنسيقها وتنفيذها، وتعقد العزم على تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإئتمانية الأخرى المتعددة الأطراف دعماً للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٤ - **ترحب** بالمبادرة المشتركة لمواجهة الأزمات التي استهلها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في عام ٢٠٠٩ للتنسيق بشأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، والتي تهدف إلى الدعوة إلى إرساء حدود دنيا للحماية الاجتماعية وإنفاق الأموال العامة بطرق تحرك عجلة النمو وتدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأكثر شمولاً واستدامة وتقديم المشورة بهذا الشأن؛

٥ - **تسلم** بأن السياسات التي تربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية يمكن أن تسهم في الحد من التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها لكفالة استفادة الفقراء والفئات الضعيفة إلى أقصى حد ممكن من النمو الاقتصادي والتنمية؛

٦ - **تلاحظ مع القلق** الزيادة غير المسبوقة في البطالة نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية، وتسلم بأن توفير العمل الكريم يظل أحد أفضل السبل للخروج من طوق الفقر، وتدعو، في هذا الصدد، البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف وغيرها من الشركاء في التنمية إلى النظر في مساعدة البلدان النامية على تنفيذ القرار المعنون "التعافي من الأزمة: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل" الذي اتخذته مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين، بالتشاور والتعاون مع منظمة العمل الدولية؛

٧ - **تؤكد** ضرورة أن تستغل جميع البلدان ما لديها من معارف وتكنولوجيا وأن تحفز الابتكار إذا كانت تريد تحسين قدرتها التنافسية والاستفادة من التجارة والاستثمار، وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية اتخاذ إجراءات محددة لتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بشروط منصفة وشفافة ومتفق عليها بشكل متبادل دعماً لتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة في تلك البلدان؛

٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين، في إطار البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل"، البند الفرعي المعنون "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل".

الجلسة العامة ٦٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩